تنزيل الثورة في السياق التاريخي

حتى نستطيع أن نفهم جوهر الثورة التونسية (كنموذج للثورات العربية) وحقيقة مجراها وآفاقها يتحتم علينا تركيز مجهودنا البحثي والدراسي على محاولة الإحاطة المنهجية المتضمنة لجملة من المحاور والقضايا والإشكاليات المتعلقة بها سواء منها بالظروف والملابسات التاريخية العامة التي حفت بها على اختلاف مجالاتها الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية أو في علاقة بالقوى الداخلية والخارجية المحركة لها والفاعلة فيها.

وكما يرى جورج قرم «إن الشك يحوم أكثر حول اللحظة التي تنطلق فيها دورة ثورية جديدة منه على مدى ثبوت فرضية السكوت الدائم التي يمكن أن تعاني منه المجتمعات العربية. ومن المفيد هنا أن نستعين بمفهوم "الدورة الثورية" لأن ذلك هو المقصود بما يحدث في هذه المجتمعات: إن التفكير مجرد وهم: وهي لا تعدو أن تفتح حقبة تاريخية كاملة تطول أو تقصر حسب الدورات تشوبها الشوائب والنواقص قبل أن تبلغ في النهاية أهدافها الأولية» وكذلك الحال بالنسبة للثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة البلشفية إلخ...حيث أن الثورة الفرنسية مثلا لم تتمكن من تحقيق أهدافها بصفة نهائية إلا خلال الجمهورية الثالثة 1870-1940 وبعد قرن كامل من التقلبات والأزمات الحادة والعنيفة حينها، وحينها فقط انتصرت مبادئ الجمهورية وقبر نهائيا النظام الملكي الإقطاعي.

وقد عرفت البشرية خلال القرون الثلاثة الماضية وبعد النهضة الأوروبية ثلاث أنماط من الثورات :

- النمط الأول افتتحته الثورات في كل من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وهو نمط الثورات البورجوازية الذي دشن عصور الحداثة وفتح الطريق إلى انتصار النظام الرأسمالي والقضاء على الأنظمة الإقطاعية وحقق ما نادت به فلسفة الأنوار.....وما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صاغته الثورة الفرنسية وخاصة منه المبادئ المتعلقة الحقوق المدنية والسياسية والنظام الجمهوري وإحترام الحريات الفردية والعامة وفصل المؤسسة الدينية عن بقية مؤسسات الدولة.

- أما النمط الثاني من الثورات فتمثل في الثورة الاشتراكية التي انطلقت شراراتها الأولى في روسيا بقيادة الحركة البلشفية ثم عمت بعد ذلك أرجاء واسعة من المعمورة في كل من الصن وأوربا الشرقية وكوريا الشمالية والفيتنام وكوبا وانقسم العالم على إثرها إلى معسكرين: معسكر إشتراكي ومعسكر رأسمالي. ومن ثمار هذه الثورة ما قدمته من رؤى ومبادئ تهم خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات وإعلاء قيم العمل وتحرير الإنسان من عبودية رأس المال وهيمنة الدولة.

- وأما النمط الثالث للثورات فيتمثل في ثورات الشعوب المضطهدة في المستعمرات التي خاضت معارك التحرير ضد قوى الاستعمار والهيمنة الإمبريالية وقد شملت هذه الثورات شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أي

قارات الجنوب وكان من ثمار هذه الثورات أن تحصلت أغلب هذه الشعوب على استقلالها واستردت سيادتها على أوطانها وأملاكها وساهمت بذلك في صياغة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومبادئ العدالة والمساواة في التعامل بين الشعوب والدول.

وقد عرفت الشعوب العربية في القرنين الماضيين ثلاث دورات متعاقبة من هذه الدورات الثورية تمثلت الأولى في ثورة محمد على باشا في مصر بين 1804 و1830 وقد إمتدت أثارها إلى كل من سوريا وفلسطين ولبنان وأجهضت هذه الثورة بهزيمة جيوش محمد علي أمام تحالف القوى الاستعمارية آنذاك وخاصة التحالف الفرنسي البريطاني. أما الدورة الثانية فقد إفتتحته مرة أخرى مصر عن طريق حركة الضباط الأحرار والثورة القومية التي قادوها ودشنوها بتأميم قناة السويس وانتهت هذه الدورة أيضا بهزيمة الجيش المصري خلال حرب جوان 1967. أما الدورة الثالثة فتمثلت في معارك حزب التحرير التي خاضتها الشعوب العربية في كل من بلدان المغرب (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب) وحرب اليمن وعمان والظفار بالخليج العربي وانتهت هذه الدورة بتحقيق الاستقلال السياسي لهذه البلدان واسترداد سيادتها الوطنية على أراضيها وبناء دولتها المستقلة.

وتفتتح الثورات العربية الراهنة نمطا جديدا من هذه الدورات الثورية مازال في بواكيره الأولى ومازال لم يفصح بعد عن مضمون المبادئ والقيم المحركة له صحيح أن الشعوب الثائرة قامت ضد الإستبداد والفقر و.....

ونادت بالحرية والعدالة والكرامة لكن هذه التوجهات والإسهامات على جلالها وعظمتها مازالت لم ترتق بعد إلى مصاف المدونة الكاملة والكافية لتحديد هوية خاصة بهذه الثورات تضعها في مصاف الأنماط الثلاثة المذكورة أعلاه.

إن العقل العربي اليوم أمام تحدي فكري وعملي يتمثل في تمكنه من المساهمة الطليعية في إثراء الزاد البشري ببعض الإضافات الفكرية والنضالية التي ترتقي إلى مستوى إضافات فلاسفة الأنوار وإضافات الحركة البروليتارية العالمية وإضافات حركات التحرير الوطني العالمية. ويتمثل ذلك أساسا في صياغة رؤية ثورية تتناسب وعمق وثراء النضالات الميدانية المتواصلة التي تخوضها يوميا الشعوب العربية على كل الجبهات العسكرية والسياسية والمدنية والثقافية وغيرها...

وفي تفسير ما وصلت إليه البشرية من تطور وما تعانيه من تحديات تتصارع اليوم أطروحات جديدة وفرضيات تفسير تجمع بين العمق ونفاذ البصيرة فهذا "فوكو ياما" يقدم لنا نظرية حول "نهاية التاريخ" حيث يرى أن في انتصار مبادئ الحرية وشمول قوانين السوق أرجاء المعمورة تحقق البشرية حلم الحرية وفي سيطرة العمل وإشعاع الأنوار ومن ثمة نهاية تاريخ الظلمات والبربرية وفي مقابل ذلك نجد أطروحة "ساموبل هنتنغتن" حول "صراع الحضارات" ودور التنافس الثقافي بين الشعوب والأمم واحتداده إلى حد بلوغ درجات الحروب والنزاعات المسلحة وهو ما يمكن أن يحدث بين

الحضارة المسيحية اليهودية والحضارة الإسلامية مما ينذر بنشوب حرب عالمية ثالثة. ويرد على هذه الأطروحات ثلة من كبار المفكرين المنادين بالعولمة البديلة من أمثال "نوام تشومسكي" و"توني نيقري" و"ميغال صايغ" و"دانيال بن سعيد" فيرون ان مقاومة العولمة الرأسمالية المتوحشة لا تفضي بالضرورة لا إلى "نهاية التاريخ" ولا إلى صراع الحضارات أو حرب عالمية ثالثة بل إلى عالم أكثر إنسانية وأكثر إحتراما إلى الخصائص الثقافية للشعوب وأكثر عدلا وأقل بؤسا. أما المفكر الفرنسي الفذ "إدغار موران" فيقول أن البشرية أمام خيارين فإما إنهيار إلى الهاوية أو تحول عظيم نحو الأفضل وقد أصدر مؤخرا مع "ستيفان هيسل" مؤلفا – وبعد الثورات العربية– يعلن فيه أن طريق الأمل مفتوح على مصراعيه نحو سير البشرية تجاه الخيار الثاني أي الخيار الأفضل. وهناك أطروحات "آلان توران" حول صراع الهويات الثقافية و"أمارتياسان" حول الحرية واقتصاديات الفقر والمفكر الأمريكي "ميكايل والتزر" الذي يدعو إلى طريق ثالثة تجمع بين الكونية والنسبية في مجال التثاقف بين الأمم والشعوب. ونحن نسوق هذه الأمثلة من النظريات والأطروحات على سبيل المثال لا الحصر. وعلى العقل العربي المعاصر أن يبذل ما في وسعه للإطلاع على هذه الإسهامات النيرة والمشاركة في الجدل القائم بين روادها ومريديها. ودون بذل هذا المجهود فإننا سوف نكون دون مسؤوليتنا التاريخية والأخلاقية في إنارة السبيل أمام شعوبنا حتى تقود ثوراتها العظيمة بحكمة وتبصر وتضمن لها أوفر شروط النصر والنجاح.

* دور النخب التقدمية واليسارية وإسهامها في الدفاع عن المسار الثوري

على إثر الانتخابات التي وقعت بعد سقوط أنظمة الاستبداد في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا، كانت النتائج النهائية لهذه الانتخابات تعطي أغلبية عالية جدا لصالح التيارات الاسلامية والسلفية والقومية المحافظة على حساب التيارات اليسارية والتقدمية. وهذا ما وقع أيضا في المغرب وبصفة أقل حدة في الجزائر والكويت والأردن. وكانت هذه النتائج السلبية مفاجأة غير سارة وغير متماشية مع ما كان متوقعا من أن الجماهير الشعبية الواسعة ستصوت لخيارات أكثر تقدمية من لأنظمة والأحزاب التي أطاحت بها. وأعادت هذه الشعوب بصفة مكبرة نفس السيناريو الذي حدث في إطار انتخابات فلسطينية حرة سنة 2000 حيث تحصلت حركة حماس على نسبة 80% من المقاعد بينما تقاسمت كل القوى الأخرى نسبة20% المتبقية. وكانت النسب في كل هذه الحالات متباعدة وغير متكافئة. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل والاستفسار عن الأسباب والظروف والملابسات التي أدت إلى مثل هذه النتائج وهذا الاختلال الكبير؟ لماذا لم يتمكن اليسار والقوى التقدمية من الحصول على أغلبية أصوات الشعب؟ وأين تكمن نواقصه ومعيقاته؟ وهل يعود ذلك إلى مجرد أخطاء سياسية ظرفية وعابرة أم لأسباب بنيوية أكثر عمقا وإستعصاءا؟.

ومما يزيد هذه المعادلة اللامتكافئة غرابة وعبثية هو أن القوى الإسلامية والسلفية لم تلتحق بالحراك الثوري إلا في الربع ساعة الأخيرة حين تيقنت من قرب سقوط أركان الأنظمة القائمة في حين كانت القوى التقدمية واليسارية في قلب أتون المعارك في كل من القصبة وميدان التحرير وساحة التغيير وباب العزيزية!؟

ونحن نقدر أن هذا الحصاد الضعيف الذي توج نضالات اليسار والقوى التقدمية في تونس على سبيل المثال يعود في مجمله إلى تظافر النمطين من الأسباب أي الظرفية منها والبنبوية. أما الأسباب الظرفية فنحن نلخصها في الأسباب التالية :

– أولا: لم تكن هذه التيارات تتوقع وتتهيأ لسقوط أركان النظام بتلك السرعة المفاجئة وغير المنتظرة و.....ولم يكن هذا السيناريو أو الاستشراف واردا في أكثر حساباتها تفاؤلا وكل ما كانت تتوقعه في قراءاتها المتفائلة هذه هو رضوخ هذه الأنظمة في الأخير إلى القبول بالتفاوض وإدراج بعض التعديلات والإصلاحات على سياساتها والتعامل مع أطراف المعارضة والحوار والتفاوض معها حول مضمون ومجال ومدى هذه الإصلاحات. ولعل أقصى ما كانت تحلم به هذه الأطراف هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم وزراء من الطرفين بين النظام والمعارضة. أي إنها كانت تضع نفسها في إطار إستراتيجي إصلاحي لا ثوري، أي القبول بالشرعية الدستورية للنظام القائم لا نقض ورفض هذه الشرعية من الأساس.

صحيح أن هناك جزءا من المعارضة اليسارية والتقدمية كانت ترفع شعارات راديكالية ومنادية مع الشعب بذلك الشعار العظيم "الشعب يريد إسقاط النظام!" وكان الإسلاميون وفرقهم النائمة يراقبون عن كثب تطورات الأوضاع ولم يصرحوا بمواقفهم إلا بعد أن تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود وتهاوى النظام تحت إصرار الجماهير المعتصمة وصمودها. لكن كل هؤلاء لم تكن لديهم .....رؤية واضحة للسلطة البديلة ولم يكونوا بدورهم مهيئين لما بعد سقوط النظام وكيفية التعامل مع المرحلة الانتقالية. وستشغل هذه القوى بكل انتهازية مواقفها هذه ضد القوى اليسارية والتقدمية الذي مثلها آنذاك من السادة أحمد نجيب الشابي وأحمد إبراهيم والطيب البكوش وفوزية الشرفي ومختار الجلالي وسعيد العايب والذين قبلوا بالدخول في حكومة إنقاذ وطني درءا للفراغ وتحملا لأعباء قيادة البلاد حتى تتجاوز الأزمة التي تمر بها. وقد استغل خصومهم هذا الخطأ التكتيكي الذي لم يقدر حق قدره إصرار الجماهير لا على الحوار مع النظام والقيام بتنازلات معه بل عل الإطاحة به وإسقاطه برمته من أجل إقامة وبناء نظام جديد والمطالبة بمجلس تأسيسي تتمثل مهمته الرئيسية في صياغة دستور جديد أي نهاية نظام الجمهورية الأولى وإقامة نظام الجمهورية الثانية. وستكون لسوء التقدير هذا عواقب سلبية جدا وستدفع القوى اليسارية والتقدمية ثمنه باهضا.

– ثانيا: الخطأ الثاني الذي ارتكبته هذه القوى هو دخولها إلى المعركة الانتخابية بصفوف مشتتة ومتفرقة في حين كانت صفوف الإسلاميين

متراصة وموحدة ومنضبطة وأثبتت الآلة الحزبية لحركة النهضة خلال الحملة الانتخابية مهارة كبيرة في إدارة العمل الدعائي والتعبوى ومرونة مشهودة في التعامل مع الخصوم والمنافسين مما وسع قاعدتها الانتخابية إلى حد كبير وجلب لها أعدادا غفيرة من المنخرطين والأنصار. ومما زاد هذا التمايز حدة واختلالا هو ما كانت تملكه الحركات الإسلامية من قدرات مالية ولوجستية هائلة بالمقارنة مع الإمكانيات المتواضعة جدا التي كانت تملكها أغلب القائمات التقدمية واليسارية وفي حين كانت الحركة الإسلامية تقدم خطابا موحدا ومتناغما في كامل تراب الجمهورية وفي جالياتنا في الخارج كانت القائمات المتنافسة الأخرى تتقدم في حملاتها الانتخابية بصفة متنافرة ومتصارعة ومتناقضة مما أضعف صوتها وأوهن عضدها وشتت قواعدها ومريديها.

ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى الدور الهام الذي لعبته القنوات التلفزيونية الأجنبية آنذاك في تعديل الكفة بصفة كبيرة إلى صالح الحركة الإسلامية وأعطت هذه القنوات مثل قناة الجزيرة وقناة العربية وقناة الحوار الأمريكية وقناة المستقلة اللندنية وغيرها من القنوات الخليجية منابر للحوار والدعاية والتأثير لم تتوفر البتة للقوى التقدمية واليسارية ومثل ذلك عائقا كبيرا وإخلالا كبيرا لميزان القوى بين الطرفين.

أما الخطأ الثالث الذي ارتكبته القوى اليسارية والتقدمية فيتمثل في تراكم جملة من الأخطاء السياسية والإيديولوجية والسلوكية التي تبدو للوهلة

الأولى أنها أخطاء بسيطة وعادية تصحب كل تحرك سياسي أو نضالي عادي لكنها عند تكرارها تتحول إلى أخطاء نوعية ذات آثار سلبية معتمة، ونذكر في ما يلي بعضا من هذه المآخذ على سبيل المثال لا الحصر :

- السقوط في فخ الصراعات الإيديولوجية الدغمائية وتوخي سياسات رد الفعل تجاه الاستفزازات والمناورات التي تقوم بها الأطراف الإسلامية والسلفية وعدم التخلص من سياسة التخندق في استراتيجيات دفاعية عميقة حول قيم الحداثة والعلمانية ومدنية الدولة والمساواة بين المرأة والرجل إلخ...

صحيح أن هذه القضايا والإشكاليات هي من صميم المشاكل والتحديات التي تطرحها مرحلة التحول الثوري التي تعيشه بلداننا وهي استحقاقات وأهداف تنشدها الثورة في جوهرها ويجب أن نتعامل معها من موقع الهجوم لا من موقع الدفاع. والمفارقة الغريبة الذي نجح الإسلاميون في فرضها على القوى التقدمية هو هذا التحول من مواقع الهجوم إلى مواقع الدفاع تحت غطاء التنكر إلى الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي وشعوب ثورات الربيع العربي. إن المطلوب راهنا وبأقصى ما يمكن من السرعة مراجعة وتقييم هذه التكتيكات وضبط الأسس والبرامج والأهداف الملائمة لتوخي إستراتيجيات هجومية تحدد الثوابت والمتغيرات في مثل هذه المواضيع والقضايا مما يتماشى وروح الثورة المنبثقة والمشتعلة في ربوعنا وضرورات عصر

ما بعد الحداثة وما تحركه من ثورات علمية وتقنية متلاحقة ومتسارعة. إنما يجب أن نجلب الإسلاميين للصراع على أرضيتنا الفكرية والإيديولوجية وفي مجال العصر وما يطرحه من تحديات معرفية وتكنولوجية لا أن ننصاع إلى ترهاتهم وخرافاتهم وفتاويهم المريضة. لا يجب علينا أن ننجذب إلى هذه الهوة المظلمة السوداء بل علينا أن ندفع شعوبنا ونخبنا إلى دائرة النور والمعرفة والحرية، دائما وأبدا.

- تفشي ظواهر الغرور والغلو في الاعتداء بالنفس والنرجسية المشطة لبعض قادة زعماء الحركة الديمقراطية والتقدمية وحتى النرجسية الجماعية التي انتابت بعض الأحزاب والحركات مثل ما ظهر في سياسات الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة القطب الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية الأولى وقبل الانتخابات. إن سياسة التعالي والغرور وعدم التواضع والإنصات الدائم إلى الآخرين وعدم احتقار الخصوم أو الاستهانة بقدراتهم لن تثمر إلا الأخطاء والفشل والمرارة. لقد ذكرت الصورة الدعائية الضخمة التي علقت في كامل مدن الجمهورية للزعيم أحمد نجيب الشابي والزعيمة مية الجريبي بالصورة السيئة الذكر للرئيس السابق زين العابدين بن على وزوجته ليلى الطرابلسي، فلنتحاشى ما أمكن لنا ذلك مثل هذه الممارسات المقيتة.

- السقوط في فخ المزايدات والشعاراتية والوعود الإنتخابوية الزائفة وكذلك الشأن بالنسبة للسقوط في الحركية المشطة والتهريج وهدر طاقات المناضلين في كم هائل من الأنشطة الفوضوية غير المخططة وغير الهادفة

والتي تلحق في النهاية أضرارا فادحة بالأفراد والجماعات. إن المطلوب هو البحث عن الحقيقة. التي تبقى وحدها ثورية كما يقول لينين. والحقيقة وحدها. ومواجهة الشعب بحقيقة التحديات التي تنتظره دون الوعود الكاذبة والزائفة. ومواجهة الذات في تحمل ثقل المسؤوليات كمواطنين أحرار وكمناضلين مساهمين كل من موقعه في دفع مسيرة شعبنا نحو تحقيق غد أفضل. والمطلوب أيضا هو حسن التخطيط ورسم الأهداف العملية بدقة وواقعية وضبط سبل ووسائل إنجازها وتحقيقها وكذلك التدرب على تقييم الخطط المبرمجة والوقوف على نواقصها ونقاط قوتها من أجل التعديل والإصلاح وتحسين المردود. إن حسن التصرف في القدرات البشرية والمادية والسهر على تنميتها هو الوحيد الضامن لنجاعة عملنا ونجاحه.

أما في خصوص الأسباب البنيوية التي أدت إلى الوضع الأقلي الذي يعاني منه اليسار التونسي اليوم فنحن نقدر أنها تتمحور في ثلاثة أصناف رئيسية من الأسباب. وهي كالآتي :

-1- الأسباب المتعلقة بعدم قدرة هذه القوى على كسر حدود بنية قاعدتها الاجتماعية النخبوية الضيقة والمعزولة عن الجماهير الواسعة التي طبعتها منذ نشأتها وبقيت سجينة لها في كل مراحل تطورها.

-2- عدم التوفيق في صياغة رؤية إستراتيجية سياسية ملائمة للمرحلة سواء كان ذلك أثناء معركة التحرير أو اثناء بناء الدولة الحديثة.

-3- القصور النسبي في اختراق الحواجز الدينية والثقافية التقليدية والمناهضة لقوى التغيير والتقدم وضآلة مكاسب إصلاح المؤسسة الدينية وضعف مردود المؤسسة التربوية وبقية مؤسسات المجتمع المدني.

ولنحاول في ما يلي تقديم بعض الإيضاحات حول ما تخفيه هذه الثلاثية من معضلات وتفرعات مفصلية :

-I-

إن المتتبع لتاريخ الحركة اليسارية التونسية (والعربية بصفة عامة) منذ إنطلاقتها الأولى في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي يسجل أنها قد نشأت وترعرعت في صفوف نخبة من المناضلين ينتمون غلى أقليات عرقية ودينية معينة خاصة منها الأقليات ذات الأصل الأوروبي من فرنسيين وإيطاليين ويونانيين وهي تنتمي إلى الجاليات الوافدة تحت ظلال الغزو الاستعماري الأوروبي مع بعض الأقليات المحلية المنتمية للديانة اليهودية، ولم يكن العنصر القومي (التونسي أو الجزائري أو المصري..إلخ..) أغلبيا في صلب هذه الحركة بل على العكس من ذلك كان أقليا إلى حد كبير. وفي هذا الصدد يقول المؤرخ مصطفى كريم[1] «فإن الحزب الشيوعي التونسي يبدو وكأنه تمزق من تأثير المزاحمة بين التونسيين اليهود والتونسيين المسلمين ويجب التأكيد أن خلال السنوات الثلاثين كان التونسيون اليهود يلعبون دورا أساسيا في قيادة الشيوعية التونسية وهو دور لا يتناسب مع أهميتهم العددية. فالحزب يظهر حسب قياداته ولغة جرائده ومواقفه السياسية

وعلاقاته وتبعيته العضوية والسياسية وبعض محاور نشاطه الدعائي وكأنه إنتاج أجنبي وحزب أجنبي ذو نوايا قد تكون طيبة أحيانا».

ورغم انخراط الشيوعيين التونسيين في التجربة النضالية والعمالية التي قادها محمد علي الحامي سنة 1924 إذ كانوا إلى جانبه في بناء أول نقابة عمالية تونسية وفي دفع الحركة النقابية والتعاونية. وقد أتت الحملة القمعية التي شلت تجربة إتحاد عموم النقابات التونسية على الحركة الشيوعية في تونس. ولا ننسى أن أغلبية أعضاء الحزب كانوا من الأوربيين ولا ينشطون سوى كفرع تونسي من الحزب الشيوعي الفرنسي. وبذلك أصبحت تحركات المناضلين القاعديين التونسيين والأجانب معزولة، غير منسقة وعفوية، فضلا عن كونها .....في عدد قليل من الجهات: تونس، بنزرت، ماطر، مناجم الجنوب[2].

وعجز اليسار الشيوعي التونسي عن تبوأ المراكز الريادية في القيادة السياسية للحركة الوطنية كما عجز على منافسة التيارات الدستورية في قيادة الحركة الاجتماعية والنقابية كما أنه لم ينتج آثارا ثقافية علمية أو أدبية أو فنية ترتقي إلى مستوى آثار المبدعين الوطنيين الآخرين من أمثال أبو القاسم الشابي أو جماعة تحت السور أو المسعدي..إلخ..

---

[1]دراسة مصطفى كريم: الحزب الشيوعي التونسي خلال السنوات الثلاثين (عدد21-22/أفريل 1981-ص.20)

[2]تطور الحركة الوطنية التونسية. زهير الذوادي-دار التقدم-تونس-1982

كما عجز على بناء مؤسسات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية بديلة واكتفى بمحاولة التأقلم والتواجد صلب المؤسسات والمنظمات والجمعيات التي بعثها وبناها حزب الدستور وزعماء الحركة النقابية والحركة الاجتماعية (المرأة - الشباب- العمال- الموظفين- المهنيين...).

ولم يكن حال الحركات والتيارات التي نشأت وتطورت بعد إحراز البلاد على استقلالها وخلال بناء هياكل الدولة الحديثة أوفر حظا ولا أكثر نجاحا مما لقيه وعاناه أجدادهم من أعضاء الحزب الشيوعي. وتمثل حركة آفاق إحدى المكونات الرئيسية لليسار الجديد الذي برز بعد الاستقلال. ويقول في هذا الصدد السيد محمد صدام[3]، وهو أحد العناصر القيادية في هذه الحركة، في إحدى مقالاته التي أصدرها تحت عنوان "كيف نفهم الظاهرة التاريخية لبروز حركة آفاق": «لقد شكلت هذه الحركة نموذجا فريدا من نماذج الحركات الفكرية التي أنتجها المجتمع التونسي خلال القرن المنصرم وتركت بصماتها فيه وتعد تعبيرا من تعابير التنوع الفكري التي أفرزتها المرحلة الانتقالية بين ما قبل وما بعد الاستقلال» ويضيف بعد ذلك: «ويرى كاتب هذه السطور أن المأزق الديمقراطي الذي آلت إليه تجربة آفاق تكمن أسبابه العميقة في غياب فهم ذو بعد إستراتيجي أي فهم متقدم لمسألة الحرية والديمقراطية وحل التناقضات سلميا بين النخب المفكرة للمجتمع التونسي وذلك في مرحلة حاسمة من تاريخ البلاد ونضالها من أجل الاستقلال

والسيادة الوطنية. هذا الفهم "المتأخر" لمسألة الحرية لم يسمح بتوظيف هذا المكون الأساسي في معركة التنمية توظيفا يسمح للبلاد من رفع تحدي الحداثة ويعتبر السيد الصدام أن ثورة الشباب الآفاقي حملتها ثلاثة أحلام طموحة كانت متداخلة ومتشابكة في أذهان ذلك الجيل».

* حلم الطموح الحضاري والالتحاق بركب الحداثة (أي التخلص من الرواسب الفكرية التي أدت إلى عصر الانحطاط ودخول الاستعمار).

* حلم الحرية والديمقراطية (أي اعتبار منهج حق التعبير ومقارعة الأفكار كمبدأ مؤسس لكل عملية بناء مجتمعي)

---

[3]محمد الصدام: كيف تفهم الظاهرة التاريخية لبروز حركة آفاق – مقال مرقون – تونس 6 جوان 2003

* حلم العدالة الاجتماعية (أي باعتبار أن التنمية والتقدم هما رهينا تحقيق مستويات أرفع من العدالة بين مختلف أصناف المجتمع ومستويات أرقى من العيش الكريم للفئات الضعيفة فيه). كانت الحركة تجتذبها بتفاوت من الحدة هذه الأقطاب الثلاثة من التحديات من غير ترتيب ومن غير وعي لأشكال هذا الاجتذاب[1]

---

[1]محمد الصدام: نفس المصدر السابق

ويوضح السيد محمد الصدام أن الخلاف بين الآفاقيين والحزب الدستوري الحاكم لم يكن شديدا حول الطموح الأول أي الطموح الحضاري الحداثي. «فكل القرارات الجريئة التي اتخذها بورقيبة في فجر الاستقلال سواء تلك التي تتعلق بالنظام الجمهوري أو التي تتعلق بتعميم التعليم أو بتحرير المرأة كانت تحظى بتأييد مطلق من طرف الآفاقيين التي يعتبرونها مكاسب أساسية وهامة جدا لمجتمعنا ومستعدون للدفاع المستميت عنها».[2]

---

[2] محمد الصدام: نفس المصدر السابق

ويكمن المأزق في الطموحين الآخرين أي الطموح الديمقراطي والطموح المتعلق بالعدالة الاجتماعية ولذلك تعرضت الحركة إلى قمع شديد ومنطق الأب الذي يعتبر تمرد أبنائه عقوقا يستوجب الردع والصرامة أكثر مما يستوجب التسامح والحوار. ودخل الطرفان في مواجهة صدامية عنيفة أدت إلى تصلب مواقفهما وتعنت كل منهما في الدفاع عن مواقفه واتهام الآخر باللاوطنية ومعاداة مصالح البلاد والشعب.

وأدت هذه السياسة التعسفية للسلطة البورقيبية خاصة في حرمان البلاد من مساهمة معتبرة لفصيل مستنير من خيرة شباب البلاد ومن طاقاته الصاعدة التي كانت بإمكانها أن تساهم بصفة كبيرة في مجمل ميادين البناء والتنمية.

وكان نصيب القوى اليسارية الأخرى التي تشمل بعض التيارات القومية والبعثية وكذلك حركات الديمقراطيين الوطنيين (الشعلة والمجموعات الماركسية اللينينة GMLT إلخ..) غير مخالف لما نالته حركة آفاق من قمع واضطهاد.

ورغم محاولات هذه التيارات جميعها المتكررة "للالتحام بالجماهير" خاصة منها الجماهير العمالية والفلاحية إلا أنها لم تفلح في ذلك نتيجة لتظافر كل من الحصار الشديد الذي كانت تفرضه السلطة عليها وبصفة رئيسية نتيجة لأخطائها الذاتية المتعلقة أساسا بطفوليتها وقصورها الإيديولوجي في معالجة مسألة الالتحام ذاتها وبناء الحزب العمالي وتطرف شعاراتها وسياساتها غير المتماشية مع متطلبات الواقع الميداني الملموس. وهذا ما سنحاول أن نبينه في مجال تحليلنا للنقطة المتعلقة بعدم التوفيق في صياغة الرؤية الإستراتيجية الملائمة التي عانت منه كل هذه التحركات سواء كان ذلك أثناء معركة التحرير أو أثناء مرحلة بناء الدولة الحديثة.

-II-

لقد أشرنا في الفقرات السابقة كيف أن الحزب الشيوعي التونسي كان ينظر إليه وكأنه "إنتاج أجنبي، وحزب أجنبي ولا ينشط سوى كفرع تونسي من الحزب الشيوعي الفرنسي" والحقيقة أن المركزية المشطة للأممية الثالثة التي كان ينضوي تحتها كل من الحزب الشيوعي التونسي والحزب الشيوعي الفرنسي وكل الأحزاب الشيوعية في العالم قد ألحقت أضرارا فادحة لا بالفرع

التونسي فحسب بل أيضا بالفرع الفرنسي وبقية الفروع العربية والعالمية على حد السواء ما عدا تلك الفروع التي تعاملت بدرجة عالية من الاستقلالية والروح النقدية مع هذه التوجهات مثل ما فعله الحزب الشيوعي الصيني وأحزاب جنوب شرقي آسيا الفيتنام وكمبوديا وكذلك الحزب الكوري.

إن الخطأ الإستراتيجي الذي ارتكبه الحزب الشيوعي أثناء معركة التحرير هو قلب أولويات هذه المعركة واعتبار أن قضية التحرير الوطني للشعوب المضطهدة تخضع لأولوية وحدة البرولتياريا العالمية من أجل تخلصها من سيطرة رأس المال والاحتكار الإمبريالي وأن انتصار الطبقة الشغيلة في دول المركز الرأسمالي العالمي هو الكفيل وحده بضمان تحرير المستعمرات وضمان حقوق شعوبها. وكان لهذا الترتيب الخاطئ للأولويات انعكاسات ونتائج جد سلبية على سمعة المناضلين الشيوعيين التونسيين وإشعاعهم ما قلص من شعبيتهم وامتدادهم الجماهيري وحصر نفوذهم في حلقات ضيقة من النخب المثقفة ومما زادهم عزلة وانحصارا هو حملاتهم الدعائية المضادة لبعض رموز الحركة الوطنية وحتى بعض زعماء الحركة النقابية. وقد كانوا يعتبرون أن الحزب الدستوري هو "حزب وطني إصلاحي مدافع أساسا عن مصالح البورجوازية الكبيرة والصغيرة وهو لم يرد أن يأخذ موقفا واضحا من المسألة الوطنية" إذن إن موقفنا من الحزب الدستوري الجديد واضح فلمصلحة شعبنا يجب منعه من وضع قيادة الحركة الوطنية بين يديه لأنه سوف يحرف وجهة نضال شعبنا"[1]. كما كان النضال النقابي عند المناضلين

الشيوعيين رهين الاصطفاف وراء قياداتهم في الكنفيدرالية العامة للشغل CGT باعتبارها أحسن ضمان للدفاع عن المصالح المادية للشغالين. "وقد اعتبرت الصحافة الشيوعية الصادرة أيام الجبهة الشعبية أن النزعة المعادية للشيوعية عند الدستوريين هي التي دفعتهم إلى محاربة الكنفيدرالية العامة للشغل والعمل على انقسام القوى الشغيلة وأنهم يعملون في النهاية ضد مصلحة الشعب لأنهم سوف يجدون البلاد لقمة سائغة للفاشية المتربصة".[2]

---

[1] المستقبل الاجتماعي – جراد – المسألة الوطنية –1937/06/19

[2] المستقبل الاجتماعي – جراد – المسألة الوطنية –1937/06/19

لقد أخطأ الشيوعيون التونسيون الحساب سواء في المجال السياسي وإدارة المعركة الوطنية أو في المجال الاجتماعي وإدارة المعركة النقابية ونتج عن ذلك أنهم بقوا أقلية هامشية ضعيفة التأثير سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

وأما بعد الاستقلال فلم يتعض اليسار الجديد من أخطاء الأجيال السابقة ولم ينجح بدوره في ترتيب أولويات النضال ترتيبا صحيحا وإتسمت نضالاته بنسبة مرتفعة من العفوية والارتجال وردود الفعل الانفعالية وقصيرة النظر. ولم تنجح سياسة "المساندة النقدية" الاصلاحية التي توخاها الحزب الشيوعي التونسي ولا سياسة المواجهة الراديكالية التي توختها فصائل اليسار

الجديد مثل حركة آفاق "العامل التونسي" وحركة الوطنيين الديمقراطيين وما تفرع عنها من تيارات وتنظيمات. لم تنجح كل هذه التوجهات في تبوأ اليسار التونسي موقعا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا يحظى بقاعدة اجتماعية وشعبية واسعة بل مازال تيارا أقليا محصورا في بعض فئات البورجوازية الصغيرة المثقفة المتواجدة أساسا في صفوف طلبة الجامعات وبعض قطاعات التعليم وسلك الهندسة والمحاماة ونسبة قليلة من الموظفين. أما انتماء العمال والفلاحين وصغار الحرفيين والمهنيين والتجار فهو لا يكاد يذكر. كما أنه بقي محصورا جغرافيا في بعض المدن الكبرى وخاصة تونس العاصمة وسوسة وصفاقس كما ينحصر نشاطه على بعض مجالات العمل النقابي والعمل الحقوقي والنشاط الثقافي وكل ذلك بصفة انتقائية لا تخضع لرؤية موحدة وإستراتيجية ملائمة. واقتصرت محاولاته على التموقع في بعض

-III-

أما الحاجز البنيوي الثالث الذي حال دون تطور اليسار إلى قوة اجتماعية كبيرة يؤهلها حجمها وتموقعها الراسخ في المجتمع أن تلعب الأدوار الرئيسية في صياغة ورسم حاضر ومستقبل شعبها ووطنها فيتمثل في الحاجز الديني والثقافي. ففي الوقت الذي تمكنت فيه القوى البورجوازية الصاعدة والتي تبوأت بعد مراكز القيادة في معركة التحرير من نشر وتعميم رؤيتها الثقافية وقيمها الحضارية ذات المنحى الحداثي الليبرالي وذلك في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية (إدراج النمط الرأسمالي ومؤسساته) والاجتماعية

(كسر العلاقات القبلية، هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدينة، وبروز نمط النظام الليبرالي الحداثي ونشر التعليم وتحرير المرأة إلخ...) والسياسية (بناء مؤسسات النظام الجمهوري، بروز الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية إلخ...) وفي الوقت الذي حافظت فيه القوى التقليدية على مؤسساتها رغم التقلص النسبي الذي عانته جراء المنافسة الحداثية فحافظت على مؤسسات المساجد والمؤسسات الدينية الموازية كالزوي والمزارات ودير الأولياء الصالحين والأملاك المرتبطة بها (الأوقاف والحبس) وكذلك تواصلت أهم التقاليد ذات المرجعية الدينية في الاحتفال بالأعياد وإقامة مراسم الحج وعادات شهر رمضان ومراسم الولادات والطهور والزواج والدفن إلخ...بقيت مواعيد الصلاة والآذان تحدد الإيقاع اليومي للمواطن العادي. إذن وفي هذا الإطار من التجاذب بين نموذج الحياة الحداثية الليبرالية ونموذج الحياة التقليدية ذات المنحى الديني لم يتمكن اليسار من افتكاك فضائه الخاص وبناء مؤسساته الذاتية ونشر ثقافته في حيز واسع من فئات المجتمع وفرض قيمه الحداثية اليسارية ذات المنحى الاشتراكي. وبقي مجرد قوة احتجاج ومعارضة فقط يواجه هذا ويهادن ذاك دون التوصل إلى التخلص من هامشيته وتقديم مشروعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كمشروع حضاري قائم بذاته وقادر على أن يحظى بتأييد وتبني فئات اجتماعية واسعة. واقتصرت محاولاته على التموقع في بعض المؤسسات والحركات المدنية مثل ما فعله في صلب الحركة الطلابية (الإتحاد العام لطلبة تونس(أو في صلب إتحاد الشغل وبعض

المؤسسات المهنية الأخرى كعمادة المحامين والمهندسين وتقديم بعض الإضافات النوعية في مجال النضال النسوي وحركة حقوق الإنسان وفي بعض الفضاءات الثقافية مثل ميدان النشر والسينما والمسرح. ولم يكن ذلك كافيا لخلق فضاء اجتماعي وثقافي قادر على التموقع التاريخي ومنافسة الفضائين الأخرين المتمثلين في الفضاء الليبرالي الحداثي والفضاء الديني التقليدي. وهنا تكمن أزمة اليسار الحقيقية والمتمثلة أساسا في فصاميته وعجزه على صياغة الموقف الحضاري السليم والمتحرر في نفس الوقت من قيود التراث القديم قيود التراث الغربي الذي يحاول أن يقلد نماذجه وإسقاطها قسرا وتعسفا على واقعنا الذاتي الخاص. لقد سقط اليسار في خطأ مواجهة المنقول من الماضي بالمنقول عن الحضارة الغربية المعاصرة. وواجه النص بالنص في الوقت الذي كان عليه أن يتحرر من النقل ومن التباري بالنصوص. كان عليه أن يواجه واقعه وما يطرحه من تحديات بمنهجية الباحث الذي يتحرى كثيرا في مدى مطابقة صياغة إشكاليته البحثية مع مدى ما يوفره الواقع من معطيات ومتغيرات وكذلك الشأن بالنسبة لطرح الحلول والإجراءات العملية لمعالجتها وتجاوزها. صحيح أن المنهج العلمي يتطلب منا الاطلاع واستحضار مقاربات من سبقونا وكل ما قدمه من تناول الموضوع المطروح علينا بالبحث والدراسة لكن هذا الاستحضار والاستشهاد يقدر ما هو واجب وضروري إلا أنه لا يعفينا من واجبات وضرورات أخرى تتمثل أساسا في أن لكل إشكالية مهما تماهت مع سابقاتها فهي دائما إشكالية فريدة متفردة وأن

فرضيات حلها أيضا تختلف تماما مع الفرضيات التي عولجت بها مثيلاتها. صحيح أن بناء المقاربات العلمية هو بناء تراكمي لكن التراكم هنا لا يعني التكرار والاجترار بل يعني جمع وترابط المعالجات الجزئية والتناول من زوايا مختلفة حتى بلوغ الإضاءة الشاملة والكافية للظاهرة المدروسة أو الإشكالية المطروحة. البحث عن الحقيقة لا تتقيد لا بنصوص ولا بنظريات ولا بقواعد جامدة بل هو بحث مستمر عن الإحاطة بالواقع وبالظواهر ومحاولة المسك بمحددات هذا الواقع أو هذه الظواهر وخصائص تركيبتها ومكوناتها. إن المقاربات والنظريات مهما بلغت قوتها العلمية وصلابة بنائها لا تفيد الباحث إلا بقدر ما تعنيه على استقراء الواقع وتضيء له السبل لتقديم تفسيرات أو تحليلات تمثل فعلا إضافة علمية جديدة تضاف إلى المحاولات البحثية السابقة.

يتمثل جوهر الفكر اليساري الإنساني في نزعته الدائمة نحو الأخذ بأرقى وأسمى وأحدث ما وصلته البشرية من علوم وآداب وفنون وأخلاق ومحاولة نشر هذه الإبداعات والإضافة إليها والنضال المرير والمستميت من أجل تحرير الإنسان من كل القيود ونشر قيم العدالة والمساواة والتضامن بين البشر والسلم بين الدول والشعوب. ولا يتمثل اليسار في التمسك الدغمائي بهذه النظرية أو تلك. وعلى اليسار التونسي والعربي إذا أراد أن يساهم في هذا الصراع وأن يلعب دورا رياديا في تحرير شعوب المنطقة وإنارة سبل الثورة القائمة في ربوعنا وبين ظهرانينا أن يقوم بعملية مراجعة نقدية لمسيرته

النضالية خلال العقود المنقضية حتى يقف على نواقصه ومآثره بكل موضوعية وتجرد وأن يتطلع إلى الإطلاع على ما بلغته البشرية من تطور علمي وتكنولوجي وثقافي وأن يقف على حقيقة الدوافع والمعيقات التي تحرك الثورة التي تقوم بها شعوبنا والاحتمالات الممكنة للتطورات المستقبلية لهذا التحول التاريخي الهائل.